04

حلول في
السياسات العامة

الرسائل الرئيسية

01

يتطلب الحد من عدم المساواة مجموعة متكاملة من السياسات العامة.

02

يتطلب الحد من عدم المساواة في الأمن الغذائي نهجاً بمحاور ثلاثة: تحقيق الأثر الملموس، ونشر روح التضامن، واكتساب المصداقية والثقة.

03

لا بد من إيلاء الأولوية لتوفير المساعدة الإنمائية والإنسانية الفورية، من دون اعتبارات سياسية، للتأكد من عدم معاناة أحد من انعدام الأمن الغذائي.

04

ينبغي إنشاء صندوق تضامني في المنطقة يساهم في تقاسم المسؤولية بين الأغنياء والذين يعيشون تحت ظل الفقر.

05

ينبغي أن تتيح إعادة توزيع الإيرادات تمويل نُظُم الحماية الاجتماعية، وينبغي تصميم هذه النُظُم بحيث تكسر حلقة توارث أوجه عدم المساواة بين الأجيال عبر إتاحة الأصول والتعليم والمهارات والفرص.

06

قد تقلّل استراتيجيات التغذية الوطنية من حالات النقص أو الإفراط في التغذية وتزيد وعي السكان بالممارسات الصحية المتعلقة بتناول الطعام وممارسة الرياضة.

07

التنمية الزراعية والتنمية الريفية تسيران يداً بيد.

08

تشمل تدابير الحماية من تنامي تداعيات تغيُّر المناخ: إنشاء أنظمة للإنذار المبكر ووحدات لإدارة الكوارث، وتعميم اعتبارات التخفيف من تغيُّر المناخ والتكيف معه.

04

حلول في السياسات العامة

> لا يكفي النمو الاقتصادي وحده لتحقيق الأمن الغذائي. وفي غياب سياسات عامة ترتكز على حلول متكاملة، قد تتسبّب ديناميات عدم المساواة في ترسيخ الفقر وانعدام الأمن الغذائي بين الفئات السكانية التي تعيش في أوضاع هشّة.

ألف. مقدمة

إذا ما أُخِذ منظور عدم المساواة في الاعتبار أثناء معالجة قضايا الأمن الغذائي، يفضي ذلك إلى سياسات تنشد تأمين نظام غذائي صحي مستدام وفي متناول جميع الأفراد في المجتمع، بغض النظر عن نوع الجنس، أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي، أو الموقع الجغرافي. ولا يكفي النمو الاقتصادي وحده للحد من عدم المساواة وضمان الأمن الغذائي، فالنمو الاقتصادي الذي لا يعمُّ جميع السكان يوسّع هوة عدم المساواة. فعلى سبيل المثال، تهدد منظومة تجارة الأغذية المدفوعة بالربح الأمن الغذائي للذين يعيشون أوضاعاً هشّة، ولا سيما صغار المزارعين والعاملين في مجال النقل وتجار الجملة والتجزئة والبائعين والعاملين في سلاسل الإمداد، علاوة على المستهلكين[218].

يعتمد هذا الفصل، كما هو موضح في الشكل 37، على نهج مجموعة باثفايندرز الثلاثي المحاور لنجاح السياسات الرامية إلى الحد من عدم المساواة، وهذه المحاور الثلاثة هي: (أ) تحقيق الأثر الملموس؛ (ب) ونشر روح التضامن؛ (ج) واكتساب المصداقية والثقة. ويتطلب تحقيق الأثر الملموس سياسات تتناول المجالات التي تحقق فارقاً بيّناً ومادياً في حياة الناس اليومية، وتعالج القضايا المهمَلة. ويتطلب نشر روح التضامن سياسات تتصدى للتحيز، وتُنمّي التعاطف بين المجموعات، وتتدارك أوجه الحرمان والمظالم التاريخية. أما اكتساب المصداقية والثقة، فتحققه سياسات تمكّن الدولة من العمل بإنصاف وشفافية. وحتى السياسات التي تركّز على محور واحد فقط من المحاور الثلاثة قد تكون ناجعة في الحد من عدم المساواة في الأمن الغذائي على المدى القصير، إلا أنّ الاستدامة تتطلب تحركاً يراعي المحاور الثلاثة كافة. ويفصّل الجدول 8 توصيات السياسات مصنفة، بعد استخدام النهج الثلاثي المحاور، ضمن الركائز الأربع للأمن الغذائي: التوفر والحصول والاستفادة والاستقرار.

الشكل 37. نهج ثلاثي المحاور لسياسات الحد من عدم المساواة

تحقيق أثر ملموس

- أثرٌ واضح للغاية في الحياة اليومية للناس
- مجالات السياسة التي لا تحظى بالاهتمام
- أوجه عدم المساواة التي كشفتها جائحة كوفيد-19

أمثلة

سلسلة الإمداد، والتكنولوجيات المناسبة، وتدابير دعم القطاع الزراعي وحمايته

اكتساب المصداقية

- يساعد الدولة على العمل بإنصاف
- من دون ذلك، يبرز خطر عكس السياسات في اتجاهات أخرى

أمثلة

التسعير العادل، ودعم قطاع الأغذية، والتنمية الريفية المتكاملة

نشر روح التضامن

- السياسات التي تتصدى للتحيز، وتبني التعاطف بين الفئات، وتعالج العيوب والأخطاء التاريخية
- بناء حسّ العدالة وتقديم المزيد من الدعم لاتخاذ إجراءات من أجل الحد من عدم المساواة والإقصاء

أمثلة

حقوق حيازة الأراضي/الموارد الطبيعية، وإتاحة مجال أوسع لأصوات المجتمعات الريفية، وإصلاح السياسات الريفية والغذائية

المصدر: مجموعة باثفايندرز، من الأقوال إلى الأفعال: تحقيق المساواة والشمول، 2021.

وتبرز، على المدى القصير، حاجة إلى التطوير الإنمائي والمساعدة الإنسانية لتأمين الأغذية الأساسية لأشد فئات المجتمعات هشاشة، ولا سيما في البلدان التي تشهد صراعات، وأقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر بأزمات بيئية و/أو اقتصادية. ولا بد من إيلاء هذه المساعدات الأولوية، لتوفير الأمن الغذائي للجميع وتلبية احتياجات السكان المباشرة.

أما على المدى المتوسط، فتشمل التدابير التي يمكن اتخاذها للحد من أوجه عدم المساواة وتوفير الأمن الغذائي: تنفيذ السياسات المالية التصاعدية، وتيسير التجارة، وتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة، وزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي والبنى الأساسية، ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وتسهم هذه التدابير في إعادة توزيع الثروة على نحو عادل، وتخفّف من انعدام الأمن الغذائي، وتقلّص أوجه عدم المساواة بما يضمن عدم إهمال أحد.

وعلى المدى الطويل، تمهد مراعاة منظور الأمن الغذائي في السياسات التجارية، ومنظور الاستدامة في التنمية الوطنية والإقليمية، الطريقَ نحو الإسراع بتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في المنطقة، وتحصّن المنطقة من الصدمات الغذائية، وتعزز المساواة والاستقرار والأمن فيها.

> أجرت الإسكوا استطلاعاً للرأي بشأن الأمن الغذائي، ركزت فيه على دور الحكومات في مكافحة ارتفاع أسعار الأغذية. وكما يبين الشكل 38، يعتقد المجيبون، بمعظمهم، أنّ الحكومات ينبغي أن تتحكّم بأسعار الأغذية وأن تزيد الإنتاج المحلي للأغذية.

يقدم هذا الفصل توصيات بشأن السياسات لتحقيق المساواة في الأمن الغذائي. وتلتزم جميع الحلول بمبادئ (أ) تحقيق الأثر الملموس؛ (ب) ونشر روح التضامن؛ (ج) واكتساب المصداقية، علاوة على الالتزام بالركائز الأربع الرئيسية للأمن الغذائي.

الشكل 38. تصورات السكان بشأن حلول السياسات العامة التي على الحكومات اتّباعها لمعالجة الزيادات الأخيرة في أسعار المواد الغذائية

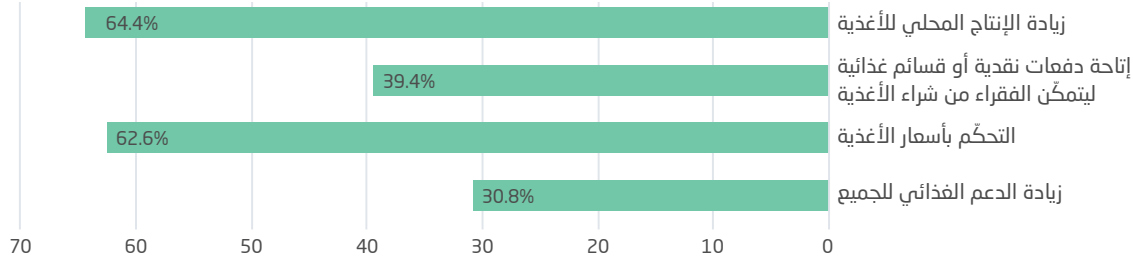

المصدر: نتائج استطلاع للرأي على الإنترنت وضعته الإسكوا.

الجدول 8. حلول في السياسات العامة لمعالجة أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي

ركائز الأمن الغذائي	أوجه عدم المساواة القائمة	حلول السياسات العامة		
		تحقيق الأثر الملموس	نشر روح التضامن	اكتساب المصداقية
التوفر	**عدم المساواة في نصيب الفرد من السعرات الحرارية** **عدم المساواة في القدرة على إنتاج الغذاء** **عدم المساواة في القدرة على استيراد الغذاء**	**دعم الزراعة:** • توفير خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة • دعم الجمعيات التعاونية الزراعية • اعتماد التكنولوجيات المبتكرة • تمويل تقنيات الري الذكية • تحقيق الإمكانات القصوى للزراعة البعلية **تيسير تجارة الأغذية:** • ضمان معاملة تفضيلية للسلع القابلة للتلف • دعم إجراءات اختبار سريعة وموثوقة لتجارة المنتجات الزراعية	**دعم الزراعة:** • دعم المبادرات الزراعية الشبابية **تيسير تجارة الأغذية:** • نشر التكامل التجاري الإقليمي	**دعم الزراعة:** • ضمان تحقيق نتائج فعالة للاستثمار العام في الزراعة • التصدي لفقدان الأغذية وهدرها **تيسير تجارة الأغذية:** • رقمنة الإجراءات التجارية والجمركية
الحصول	**عدم المساواة في القدرة على الحصول على الغذاء بسبب القيود الاقتصادية** **عدم المساواة في القدرة على الحصول على الغذاء بسبب العوائق المادية**	• مراجعة برامج دعم المواد الغذائية • اعتماد نُظُم الحماية الاجتماعية الشاملة • توفير الوجبات المدرسية المجانية • تنفيذ برامج التحويلات النقدية	• إنشاء صندوق تضامن إقليمي • الاستثمار في التعليم	• اعتماد الضريبة التصاعدية • تنسيق السياسات: تجنب الازدواجية وعدم الكفاءة والنتائج المتناقضة
الاستفادة	**عدم المساواة في الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي** **عدم المساواة في استهلاك الأطعمة المغذية وبكميات كافية**	• وضع استراتيجيات ومبادئ توجيهية وطنية للتغذية	• الاستثمار في البنى الأساسية	• تحسين نُظُم الرقابة على الأغذية • تقديم حوافز للاستهلاك الغذائي الصحي
الاستقرار	**عدم المساواة في الهشاشة إزاء الصدمات المناخية والاقتصادية والسياسية وفي القدرة على التعافي**	• الاستثمار في الحلول المستوحاة من الطبيعة • تمويل الزراعة الذكية مناخياً	• زيادة تمويل العمل الإنساني • تعميم إجراءات التكيف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره في جميع السياسات المالية العامة	• تعزيز إدارة الأزمات والكوارث • زيادة شفافية إجراءات تقديم المساعدات الإنسانية

باء. تعزيز توفر الغذاء

تركز الحلول الموصى بها من أجل تعزيز توفر الغذاء على حلّين يتعلقان بدعم القطاع الزراعي وتيسير تجارة الأغذية.

1. دعم القطاع الزراعي

(أ) تحقيق الأثر الملموس

توفير خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة: تؤدي خدمات الإرشاد دوراً حاسماً في تحسين إنتاجية المزارعين الذين يعيشون تحت ظل الهشاشة أو في المناطق النائية، ولذلك ينبغي الاهتمام بهذه الخدمات، وتقديمها بدعم من المنظمات الشعبية والتعاونيات الريفية. وإذا ما قُدمَت خدمات الإرشاد بجودة عالية، قد تسهم في الحد من عدم المساواة بين المزارعين، وتدعم مساعي التخفيف من شدة الفقر عبر زيادة إنتاجية المزارع، وبالتالي زيادة ما يحققه من دخل.

ومن شأن إنشاء نُظُم شاملة للإرشاد تزويد المزارعين بما يلزمهم من دراية فنية ومدخلات، وغير ذلك من أشكال الدعم، ولا سيما تحسين إلمامهم بآليات التمويل وتعزيز قدراتهم على تنمية الأعمال التجارية.

دعم التعاونيات الزراعية: تتصدى التعاونيات الزراعية لعدم المساواة من خلال تمكين المزارعين من تقاسم المخاطر، وخفض تكاليف المدخلات والنقل، وتبادل أفضل الممارسات، والحد من دور الوسطاء، وتوسعة آفاق الوصول إلى الأسواق، وصولاً إلى زيادة ما تحققه المزارع من أرباح. ومن شأن تجمّع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في تعاونيات أن يمكّنهم من الاستفادة من وفورات الحجم، وأن ييسر وصولهم إلى الدعم الزراعي المخصّص والأسواق والخدمات المالية، ما يعزز بالتالي قدرتهم التنافسية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

اعتماد التكنولوجيا المبتكرة لتعزيز الإنتاجية الزراعية: قد تُحدِث التكنولوجيات والممارسات الزراعية المناسبة تحوّلاً إيجابياً في القطاع الزراعي، وتزيد الإنتاجية مع خفض الخسائر والتكاليف. وتشمل هذه التكنولوجيات والممارسات: البذور المحسّنة، والمعدات التكييفية، واستخدام الأسمدة، وأنماط المحاصيل، واستخدام المياه وإدارتها، ومعالجة الأعشاب الضارة والآفات، ويساعد استخدامها على زيادة غلّة المحاصيل إلى أقصى حد، مع تحقيق استقرار موسمي وسنوي. وقد تزداد المحاصيل حجماً ومنعة إذا ما استُخدمَت البذور المحسّنة (مثل البذور المقاومة للجفاف) أو تقنيات الزراعة المحسّنة. وتتعزز المنعة أيضاً بالتكنولوجيات المتقدمة، مثل تطبيقات الهاتف المحمول التي تيسّر تنسيقاً أكبر بين المزارعين المحليين والبائعين وتجار التجزئة، وقد تتصل بالخدمات المالية فتساعد على الوصول إلى الائتمان والتأمين الزراعي. وقد تدفع التكنولوجيات والممارسات الملائمة نحو التوزيع العادل للمكاسب المتأتية من الأنشطة الزراعية، فتزيد دخل المَزارع.

حل مبتكر للمزارعين في المغرب

أنشأت رائدة أعمال مغربية شركة بيودوم دو ماروك بهدف مساعدة المزارعين على الحد من الانبعاثات الناشئة عن أنشطتهم مع زيادة أرباحهم ومنعتهم. وتضطلع الشركة بإنشاء وتركيب خزانات في المزارع الصغيرة لجمع وتسبيخ النفايات العضوية ومن ثم إنتاج الغاز الحيوي والسماد العضوي لتغطية احتياجات المزارعين من الطاقة والأسمدة. وتحقق أنشطة الشركة مكاسب عدة، تشمل الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتوليد الطاقة داخل المزارع، ومعالجة النفايات، وإتاحة دخل إضافي للمزارعين من خلال بيع الأسمدة العضوية وغير ذلك.

المصدر: SwitchMed Magazine, https://switchmed.eu/National-Supplement-/03/wp-content/uploads/2020.EN-Morocco.pdf, 2018

تسبّب النمو السكاني وتغيُّر المناخ بتفاقم الإجهاد المائي في المنطقة العربية بنسبة أكثر من 4 في المائة بين عامي 2008 و2018. ويستدعي هذا المنحى الإسراع باعتماد نُظُم مبتكرة لاستخدام المياه وإدارتها في القطاع الزراعي، حيث إنّ هذا القطاع هو المستخدم الأكبر للمياه الشحيحة أصلاً في المنطقة.

المصدر: الأمم المتحدة، https://www.unwater.org/publications/un-world-water-development-report-2023.

ويتوجب على الحكومات أن تنشئ نظاماً مناسباً من الحوافز لاستخدام التكنولوجيات والممارسات الزراعية المبتكرة، مثل إتاحة الائتمانات المتناهية الصغر بشروط ميسّرة للأنشطة الزراعية.

تمويل تقنيات الري الذكية: قد تدعم تقنيات الري الذكية التكيف مع تغيُّر المناخ وتعزز منعة النُظُم الإيكولوجية. وتوفّر هذه التقنيات موارد المياه الشحيحة، علاوة على أنها تزيد المحاصيل الزراعية عبر إتاحة المياه بالمستوى اللازم لمختلف المحاصيل. وتحفظ نُظُم الري الذكية المياه، وتساعد على تقاسمها بشكل أفضل بين المزارعين عند منبع مصدر المياه والمزارعين عند المصب، وبين القطاعات الاقتصادية.

أما توفر تقنيات الري الذكية وتمويلها بشروط مؤاتية للمزارعين، فيتطلبان من الحكومات إشراك مؤسسات التمويل ومزوّدي التكنولوجيا.

تحقيق الإمكانات القصوى للزراعة البعلية: ينطوي إنشاء نُظُم الزراعة المروية وصيانتها على تكاليف باهظة؛ وبالمقابل، تُعَدّ أنظمة الزراعة البعلية حلاً أفضل لزيادة إنتاج الغذاء بطريقة ميسورة التكلفة. وفي هذه المنطقة الشحيحة بالمياه والشديدة التعرّض لموجات الجفاف، يكتسب تحقيق الإمكانات القصوى للزراعة البعلية أهمية بالغة، وهو ممكن إذا ما استُخدمَت تقنيات اعتماد الري التكميلي، وجرى توسيع نطاق هذا الري، وهي تدابير تساعد على تخفيف آثار فترات الجفاف على المحاصيل في الأوقات الحرجة. والمزارعون الذين يستخدمون النُظُم البعلية هم عادة الأشد فقراً، ما يعني أن تحقيق الإمكانات القصوى لهذه النُظُم قد يخفف بدرجة كبيرة من شدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية.

وقد تزداد إنتاجية المزارع البعلية واستدامتها من خلال استخدام الري التكميلي، بما في ذلك إنشاء بنى أساسية ريفية صغيرة الحجم لتجميع مياه الأمطار أو لإعادة توزيع المياه السطحية أو الجوفية.

(ب) نشر روح التضامن

دعم المبادرات الزراعية للشباب: يفضل الشباب عموماً التكنولوجيات والممارسات الحديثة في مختلف مراحل سلسلة القيمة الزراعية، ما قد يساهم في إنعاش النُظُم الزراعية، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز الأمن الغذائي. وقد يُحدث دعم المبادرات الزراعية للشباب تغييرات إيجابية في الأمن الغذائي، علاوة على أنه يزيد من تمكين هذه الفئة العمرية التي تعاني من أوجه متداخلة لعدم المساواة. وينبغي تقديم هذا الدعم مع التركيز على تخطي الحواجز الرئيسية التي تعوق الشباب عن الحصول على الأراضي والتمويل وتنمية المهارات[219]. ويواجه الشباب تحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية وبيئية خطيرة، تشتدّ وطأتها خاصة في المناطق الريفية وفي قطاع الزراعة، وقد ورثوا العديد من هذه التحديات من الأجيال السابقة.

ويتعين على الحكومات والجهات المانحة تنفيذ برامج لبناء القدرات وزيادة الوعي لدعم الشباب، وسنّ سياسات تعزز حقوقهم وتشجعهم على حيازة الأراضي، وتقديم برامج تدريب على تنمية المشاريع ومحو الأمية المالية وإنشاء المشاريع المربحة والمستدامة. وتبرز أيضاً الحاجة إلى تمكين المزارعين من الوصول إلى مدارس التدريب أو برامج لتنمية المهارات بين الشباب.

مبادرات الاقتصاد الدائري لمعالجة فقدان الأغذية في الجزائر ودولة فلسطين

في مدينة الخليل في دولة فلسطين، رُبطت سوق الخضار بمنشأة للسماد بحيث تحوّل نفايات السوق مباشرة إلى المنشأة التي تنتج الأسمدة العضوية للمزارعين المحليين.

وتشتري شركة ريما للتمور، وهي شركة تمور جزائرية، التمور المنخفضة الجودة، التي تمثل 60 في المائة من مجموع الإنتاج ولكنها تباع غالباً بأقل من قيمتها، وتحوّلها إلى منتجات جديدة، مثل ألواح شوكولاتة مصنوعة من لب ثمار التمر، وزيوت مستحضرات التجميل من النوى، ووقود من المواد الجافة المتبقية. وقد أنقذ نموذج الأعمال الخالي من النفايات هذا، حتى الآن، 14 طناً من التمور المنخفضة الجودة، وساعد على إيجاد فرص عمل جديدة وزيادة دخل المزارعين المحليين.

المصدر: SwitchMed Magazine, https://switchmed.National-/03/eu/wp-content/uploads/2020Supplement-EN-Algeria.pdf, 2018; FAO, https://.www.fao.org/3/ca0654en/CA0654EN.pdf, 2018

(ج) اكتساب المصداقية

التأكد من فعالية الاستثمار العام في الزراعة: من المهم التأكد من وصول الاستثمارات الزراعية العامة إلى المزارعين وأصحاب المصلحة الأشدّ هشاشة، ومن أنّ هذه الاستثمارات تساعد على الحد من عدم المساواة في النُظُم الغذائية. على سبيل المثال، قد تفيد مشاريع الري الكبيرة المَزارع الكبيرة، لكنها قد لا تصل إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ما يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة. وبدلاً من الاعتماد على هذه المشاريع، يمكن أن تستثمر الحكومات في البنى الأساسية للري على نطاق أصغر، ونُظُم التخزين المحلية، وغير ذلك من المرافق والطرق الفرعية التي يستفيد منها أكبر عدد من المزارعين. وتشجّع هذه الاستثمارات أيضاً تنمية القطاع الخاص المحلي، وتدعم إيجاد فرص العمل عبر سلسلة القيمة الزراعية في المجتمعات الريفية إذا استخدم المزارعون المعدات والمواد المنتجة محلياً[220]. فالتنمية الزراعية والتنمية الريفية تسيران يداً بيد.

معالجة فقدان الأغذية وهدرها: يؤثر فقدان الأغذية وهدرها على النظام الغذائي بأكمله، حيث يؤديان إلى إهدار الموارد الطبيعية وزيادة آثار تغيُّر المناخ، ويؤثران كذلك على الأمن الغذائي، حيث تقل كميات الأغذية المتوفرة وتتزايد تكلفتها، ما يمعن في تفاقم أوجه عدم المساواة.

وعلى الحكومات أن تستثمر في الخدمات اللوجستية الغذائية وغيرها من البنى الأساسية للحد من فقدان الأغذية من خلال معالجة أوجه القصور الهيكلية على مستوى المزرعة وفي جميع أنحاء سلسلة الإمداد، بما في ذلك التخلّص من العمليات البيروقراطية الروتينية والاستخدام المفرط للضرائب واللوائح التنظيمية. أما على مستوى تجارة التجزئة، فيمكن معالجة هدر الأغذية من خلال تحسين تقنيات الأعمال التجارية، مثل إدارة التخزين والإنتاج. وعلى صعيد الاستهلاك، على الحكومات أن تنفذ حملات توعية عامة وأن تصلح السياسات التي تؤدي إلى هدر الأغذية.

2. تيسير تجارة الأغذية

(أ) تحقيق الأثر الملموس

ضمان معاملة تفضيلية للسلع القابلة للتلف: إن السلع القابلة للتلف، وبحكم عمرها الافتراضي القصير، مهددة بشدة إذا ما وقع تأخير في العمليات التجارية أو الجمركية. والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة الذين ينتجون سلعاً قابلة للتلف هم شديدو التعرّض للصدمات في الدخل إذا تأخر نقل سلعهم واضطروا إلى فرض علاوة لتغطية هذه المخاطر، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأغذية الطازجة على المستهلكين. وتحدّ هذه الآلية من مشاركة صغار المزارعين في أسواق التصدير التي تمكّنهم من الحصول على أسعار أعلى لسلعهم.

ويتعين على الحكومات أن تعتمد معاملات خاصة للسلع القابلة للتلف، تشمل إعطاءها الأولوية على الحدود وإنجاز المعاملات المتصلة بها بسرعة للحد من فقدان الأغذية وبالتالي زيادة ربحية المزارعين وخفض أسعار الاستهلاك للأغذية الطازجة.

دعم إجراءات اختبار سريعة وموثوقة للتجارة الزراعية: تؤدي أوجه القصور في سلاسل الإمداد الزراعية، مثل تعدد اختبارات الأغذية، والتأخر في إنجازها، وتدابير السلامة الصارمة، إلى خسائر في مداخيل المزارعين والتجار، وخاصة من هم الأصغر حجماً والأشدّ فقراً الذين قد يكون وصولهم محدوداً إلى خيارات التخزين الآمنة. وتؤدي أوجه القصور هذه أيضاً إلى فقدان الأغذية وتساهم في انعدام استقرار نظام الإمدادات الغذائية.

ولذلك، على البلدان أن تعتمد إجراءات اختبار سريعة وموثوقة تتماشى مع المعايير الإقليمية والعالمية. وعلى البلدان العربية أن تعطي الأولوية لاعتماد اختبارات وإجراءات إقليمية موحّدة لتعزيز التجارة البينية.

(ب) نشر روح التضامن

تعزيز التكامل التجاري الإقليمي: قد يحقق التكامل التجاري الإقليمي مكاسبَ اقتصادية كبيرة من خلال توسيع الأسواق، ودمج سلاسل الإمدادات الغذائية، وزيادة القدرة التنافسية للمنطقة العربية ككل. ويجب أن تكون إحدى أولويات التكامل هي إصلاح التدابير غير الجمركية ومواءمة الأطر التنظيمية؛ ومن الأمثلة على ذلك اللوائح التنظيمية للصحة النباتية والأحكام الفنية، والاختبارات وإصدار الشهادات، واعتماد إطار عربي مشترك للممارسات الزراعية الجيدة.

وعلى الحكومات أن تشجع تطوير برنامج إقليمي للتنمية الزراعية يمكن بموجبه للبلدان التي تعاني من ندرة المياه أو تلك التي تقل فيها الأراضي الصالحة للزراعة أن تستثمر في البلدان العربية التي تتمتع بوفرة من الأراضي والمياه من أجل زيادة الإمدادات الغذائية على المستوى الإقليمي. ولا بد من تنظيم تدفقات الاستثمار بحيث

حدد تقييم جاهزية التجارة الإلكترونية في الأردن تدابير ملموسة في السياسات العامة قد تعجّل، إذا ما نفذت بفعالية، بالتحول الرقمي في البلد.

وتشمل العوامل التي تساهم في نمو التجارة الإلكترونية في الأردن: براعة جيل الشباب في التكنولوجيا، وتحقيق تطور نسبي في قطاع التكولوجيا والاتصالات والابتكار، وإيجاد بيئة أعمال ناضجة للشركات الرقمية والشركات الناشئة، وتوفر مؤسسات التمويل والحاضنات والمسرّعات بدعم من عدد كبير من الشركاء المحليين والدوليين. وقد تعزز التجارة الإلكترونية الانفتاح التجاري، فيحدث ذلك أثراً إيجابياً على مستويات المعيشة ويحدّ من عدم المساواة.

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأردن: تقييم الجاهزية للتجارة الإلكترونية، 2022.

تحقق أقصى قدر من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية، مع الحد من المخاطر على البلدان المستثمرة والبلدان المتلقية. وقد يكون التكامل التجاري الإقليمي عاملاً في تعزيز السلام والأمن، مع أنّ هذا ليس الغرض الأساسي منه، وإذا ما تحقق ذلك فسوف يحدّ بدرجة كبيرة من أوجه عدم المساواة.

(ج) اكتساب المصداقية

رقمنة الإجراءات التجارية والجمركية: ستؤدي رقمنة الإجراءات التجارية إلى تسريع التجارة الزراعية عبر

الحدود، والحد من مخاطر الخطأ البشري، وتقليل فرص البحث عن الريع، وتشجيع التجارة الزراعية، ما يفيد، بالدرجة الأولى، صغار المزارعين والمستهلكين. وعلى وجه الخصوص، يمكن للمدفوعات الإلكترونية أن تخفّض من الوقت اللازم لإنجاز معاملات التخليص الجمركي ومن التكاليف الإدارية، وتضمن شفافية الإيرادات التجارية الحكومية.

وقد شهدت فترة جائحة كوفيد-19 مزيداً من التطور في أنظمة الدفع الإلكتروني من جراء الحاجة إلى تحفيز الاقتصادات غير النقدية. ولا بد للحكومات من توطيد ما تحقق من مكاسب التحوّل إلى الرقمنة، والحفاظ على زخمها. ويتطلب نجاح إجراءات الدفع الإلكتروني على المستوى الإقليمي قابليتها للتشغيل المتبادل عبر الحدود وبين مقدمي خدمات الدفع.

جيم. تحسين إمكانية الحصول على الغذاء

1. تحقيق الأثر الملموس

مراجعة برامج دعم الأغذية: لا بد من مراجعة استخدام دعم الأغذية لضمان حصول أشدّ الفئات هشاشة على أغذية صحية وميسورة التكلفة. وفي السياق الاقتصادي الإقليمي والعالمي الحالي، تتزايد كلفة الدعم الشامل للأغذية، ولا سيما القمح. إلا أنّ برامج دعم الأغذية تشكّل شبكة أمان للذين يعيشون تحت ظل الفقر ولشرائح الطبقة المتوسطة الدنيا في المجتمع. وخلافاً لأنواع الدعم الأخرى، يصل الدعم الغذائي إلى السكان الفقراء المستهدفين، كما هو موضح في حالة مصر.

وعلى المدى القصير، على البلدان أن تعزز كفاءة برامج دعم الأغذية بحيث تضمن وصولها إلى فئات السكان التي تعيش تحت ظل الهشاشة، وبما يحدّ من اختلال السوق، ويشجّع على اتباع نُظُم غذائية صحية. ويمكن تحقيق هذا من خلال استخدام القسائم الإلكترونية لأنها تحسّن الالتزام بالبرنامج. وعلى المدى المتوسط، على البلدان أن تحسّن إدارة آليات الحماية الاجتماعية وتنفيذها، والاستعاضة عن جميع برامج الدعم الشامل بمدّخرات يُعاد توجيهها نحو تعزيز برامج الحماية الاجتماعية أو نحو إطلاق برامج إنمائية تستهدف الفئات الأشدّ هشاشة.

وضع نُظُم شاملة للحماية الاجتماعية: ينبغي أن يكفل إصلاح الحماية الاجتماعية حصول الجميع على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التأمين الاجتماعي ضد مخاطر دورة الحياة (اعتلال الصحة والشيخوخة) والبرامج الموجّهة للوصول إلى المساعدة الاجتماعية لمكافحة الفقر (الدخل الأساسي والخدمات الأخرى) التي ثبت أنها تحدّ من الفقر ومن عدم المساواة وتعزز الرفاه.

ويتطلب التحرك نحو تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة من الحكومات أن تضع حدوداً دنيا للحماية الاجتماعية،

> «على البلدان أن تصلح برامج الدعم العام الشامل للجميع، وأن تعيد توجيهها نحو برامج مؤقتة بآلية استهداف أفضل للأمن الغذائي العالمي والنُظُم الغذائية المستدامة، مع مراعاة الجوانب الرئيسية لكل من (1) الفعالية، (2) التكلفة والاستدامة المالية، (3) المرونة، (4) التعقيد الإداري، (5) الإنصاف، (6) تعزيز المنعة والاستدامة.»
>
> **المصدر:** IMF, https://www.imf.org/en/pr2335-/08/02/News/Articles/2023joint-statement-by-the-fad-imf-wbg-wfp-and-wto-on-food-and-nutrition-security-crisis, 2023.

وتفاصيل لمستوى المعيشة الذي ينبغي أن يكون حداً أدنى لكل فرد، بما في ذلك: (أ) الحصول على الرعاية الصحية الأساسية؛ (ب) تأمين الدخل الأساسي والتغذية وإمكانية حصول الأطفال على التعليم؛ (ج) تأمين الدخل الأساسي للبالغين في سن العمل وكبار السن. ويعرض الجدول 9 الأشكال المختلفة للحماية الاجتماعية اللازمة للتخفيف من المراحل المختلفة لانعدام الأمن الغذائي.

تقديم وجبات مدرسية مجانية لأطفال المدارس الذين يعيشون في ظروف الهشاشة: تساعد الوجبات المدرسية المجانية على إبقاء الأطفال في المدرسة من خلال تخفيف عبء إطعام الأسر عن المعيلين، ما يحدّ من خطر تسرّب الأطفال من الدراسة للمساعدة في إعالة أسرهم. وفي أحيان كثيرة، قد تكون الوجبات المدرسية المجانية هي الوجبة المغذية الوحيدة التي يحصل عليها الأطفال من الأسر المحرومة، ولذا فهي تمثل عاملاً بالغ الأهمية في نمو الأطفال النفسي والاجتماعي. وترتبط الوجبات المدرسية المجانية بتحسّن النتائج التعليمية، فلا يقتصر نفعها على الأمن الغذائي المباشر، بل تساعد أيضاً على تحقيق المساواة بين الأجيال على المدى البعيد.

ويتعين على الحكومات والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية وضع برامج ونُظُم شاملة

في تونس، تعترف الحكومة بالوجبات المدرسية كشبكة أمان اجتماعي يمكن أن تعزز الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وتزيد من فرص الحصول على التعليم والتغذية، وتسهم في التنمية البشرية. وعلى هذا النحو، يعمل برنامج الأغذية العالمي مع الحكومة لتعزيز البرنامج الوطني للوجبات المدرسية الذي تديره الحكومة، ويهدف إلى الوصول إلى 260,000 طفل يعيش في أوضاع هشة (125,000 فتاة و135,000 فتى).

وفي الوقت نفسه، يعمل برنامج الأغذية العالمي على تحقيق اللامركزية وتنويع سلسلة الإمداد الخاصة به لتعزيز منعة المجتمعات المحلية واستدامة البرامج.

المصدر: WFP, https://www.wfp.org/operations/tn02-tunisia-country-strategic-plan-2022-2025, 2021.

الجدول 9. الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي

التصنيفات	المرحلة	التدخلات المناسبة
انعدام الأمن الغذائي	المجاعة	تدخلات الإنقاذ: إتاحة الغذاء وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية، مثال: برامج الطوارئ أو المساعدات الإنسانية
	الجوع الحاد	
	الجوع المزمن	
	الجوع الخفي (التغذية شبه الكافية أو غير الكافية)	تدخلات للتخفيف وتوفير الحماية الاجتماعية من أجل تحسين الدخل والاستهلاك والحماية من انخفاض الاستهلاك، مثال: التحويلات النقدية، التحويلات النقدية المشروطة، القسائم، الدعم، +Cash
عرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي	استهلاك كافٍ للأغذية لكن مع قلق بشأن الحصول على الأغذية في المستقبل	التشجيع على سُبُل العيش المستدامة، مثال: برامج التخرّج من الفقر
الأمن الغذائي	استهلاك كافٍ للأغذية مع إمداد مستدام بالأغذية في المستقبل	بناء المنعة من خلال التشجيع على اقتناء المدّخرات والأصول والتأمينات للجوء إليها في أوقات الحاجة، مثال: التأمين ضد البطالة

المصدر: https://link.springer.com/article/10.1007/s12571-015-0457-6, 2015.

تدعو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى وضع برنامج خاص يشار إليه باسم «Cash+» لتيسير حصول الأسر الزراعية على التحويلات النقدية، وكذلك على المدخلات والأصول والتدريب والدعم الذي تحتاجه من أجل الزراعة ورعي الماشية وصيد الأسماك وتنويع سُبُل العيش، فيوفر هذا النهج مكاسب أكبر من حيث الأمن الغذائي والتغذية وإمكانات توليد الدخل.

المصدر: FAO,https://www.fao.org/3/i7864e/i7864e.pdf, 2017.

لتوفير الوجبات المدرسية بانتظام، مع تشجيع الشراء من مقدمي الخدمات الزراعية المحليين (بما في ذلك المبادرات الزراعية للشباب) بحيث تعمل برامج التغذية المدرسية على تطوير الأسواق الزراعية المحلية والأعمال التجارية، مع ضمان السلامة التغذوية للوجبات المدرسية.

تنفيذ برامج التحويلات النقدية للحماية من انعدام الأمن الغذائي على المديين القصير والمتوسط: تحمي التحويلات النقدية الموجّهة للفئات الهشّة من الحرمان الناجم عن الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وهي ضرورية أثناء الأزمات مثل الكوارث الطبيعية والصراعات. ويقتضي نجاح نُظُم التحويلات النقدية أن تكون حسنةَ الاستهداف، وكبيرةً بما يكفي لتمكين المستفيدين من تلبية احتياجاتهم الأساسية، وسريعةَ الاستجابة بحيث يمكن توسيع نطاقها أو تقليصه بسرعة استجابةً للصدمات. والتحويلات النقدية غير المشروطة كافية للتخفيف من انعدام الأمن الغذائي الفوري، وهي أقل تكلفة وأسهل تنفيذاً. وتساعد التحويلات النقدية المشروطة على الحد من توارث الأجيال للفقر وعدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي من خلال تشجيع التحاق الأطفال بالمدارس وإجراء الفحوصات الصحية المنتظمة لهم، وبالتالي زيادة وصولهم إلى الفرص في وقت لاحق من الحياة. وعلى الحكومات أن تعتمد وتنفذ مبادرات موجّهة إلى أشدّ الفئات هشاشة، وقد تقترن هذه المبادرات ببرامج إضافية مثل توفير المدخلات الإنتاجية والأصول والتدريب و/أو الخدمات الإرشادية.

2. نشر روح التضامن

إنشاء صندوق ثروات تضامني إقليمي: قد يخفّف صندوق ثروات تضامني عربي آثار الصدمات المتداخلة المتعددة في جميع أنحاء المنطقة العربية، مثل تلك الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وصدمات أسعار الطاقة والغذاء الناجمة عن الحرب في أوكرانيا، والزلزال الأخير في الجمهورية العربية السورية وتركيا. وقد يعمل الصندوق على معالجة عدم المساواة عبر استهداف الاحتياجات المحددة للفئات الأشدّ فقراً، بما في ذلك زيادة الفرص المتاحة للأسر المنخفضة الدخل. والتوقيت والحياد أمران حاسمان.

وعلى الحكومات أن تنسّق الجهود لإنشاء صندوق ثروات إقليمي وللتأكد من نشر الموارد بسرعة من أجل حماية السكان المعرّضين للهشاشة حيث تقتضي الحاجة، ومن دون إجراءات بيروقراطية كثيرة أو عوائق حكومية صعبة.

زيادة الاستثمار العام في التعليم إلى 15-20 في المائة من مجموع الإنفاق العام: التعليم هو أكبر عامل للتمكين من الحراك الاجتماعي، وسيقطع الاستثمار في التعليم الجيد شوطاً طويلاً نحو الحد من أوجه عدم المساواة بين الأجيال. غير أنّ المنطقة العربية لا تزال، عموماً، بعيدة عن الوفاء بمبادئ إعلان إنشيون المتعلقة بالالتزام بالتعليم[221]، التي تدعو البلدان إلى استثمار ما بين 4 و6 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي أو ما بين 15 و20 في المائة من إنفاقها العام على أنظمة التعليم الجيد.

وعلى البلدان العربية أن تعمل معاً للتأكيد على التزاماتها وزيادة استثماراتها العامة في التعليم الجيد. ولا بد من أن تشمل أهداف زيادة الإنفاق على التعليم التأكد من قدرة أنظمة التعليم على التوعية بقضايا مثل الممارسات الغذائية الجيدة والتمارين البدنية.

«التعليم هو أعظم محرّك للتنمية الشخصية. فالتعليم هو السبيل الذي يمكّن ابنة فلاح من أن تصبح طبيبة، وابن عامل في المناجم من أن يصير هو مدير المنجم، وابن عامل في المزارع من أن يصبح رئيس أمة عظيمة.»

نلسون مانديلا

3. اكتساب المصداقية

إطلاق نظام ضريبي وطني تصاعدي يركّز على الضرائب المباشرة: من المرجح أن يكون انتشار انعدام الأمن الغذائي في البلدان التي ترتفع فيها معدلات عدم المساواة أكثر بثلاث مرات من البلدان التي تنخفض فيها هذه المعدلات[222]. ومدى الفقر، الذي يرتبط غالباً بارتفاع عدم المساواة، هو، في أحيان كثيرة، العامل المحدد الأكبر لمدى النقص التغذوي الذي يواجه الفرد.

السياسة المالية التقدمية ضرورية للتصدي لكل من عدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي. والضرائب والتحويلات هي من أقوى الأدوات للحد من عدم المساواة، إذ تجبر أغنى الأفراد والشركات على دفع نصيبهم العادل من الضرائب. وأما الضرائب غير المباشرة وبرامج الدعم، فعادةً ما تكون تنازلية، وتعود بالفائدة على الطبقات العليا والمتوسطة التي تستهلك أكثر مما تفعل الطبقة الأشدّ فقراً. ومن الممكن جعل الضرائب غير المباشرة أكثر تصاعدية إذا ما كانت الضرائب على السلع الأساسية (مثل الطعام وملابس الأطفال) بمعدلات أقل من السلع الكمالية.

ولا بد من أن تعتمد الحكومات سياسات ضريبية مباشرة (على سبيل المثال، ضريبة الدخل أو الضريبة على الشركات) وتحويلات اجتماعية تصاعدية، وأن تعزز المساواة من خلال فرض ضرائب بمعدلات أعلى على أصحاب المداخيل المرتفعة أو ذوي الملاءة المالية المرتفعة من أفراد وشركات[223].

«لا أصدّق أن مالي ليس خاضعاً للضريبة»

تعتقد مارلين إنجلهورن، وهي ألمانية تبلغ من العمر 30 عاماً ورثت ثروة طائلة، أنّ المطلوب هو تغيير هيكلي في كيفية فرض الضرائب على أصحاب المليارات. وتدعو إنجلهورن إلى سياسات ضريبية توزع الثروة، ومعها نفوذ الأثرياء.

المصدر: Emma Bubola, https://www.nytimes.com/2022/10/21/world/europe/marlene-engelhorn-wealth-tax.html?searchResultPosition=45, October 21, 2022.

تنسيق السياسات للحد من الازدواجية وعدم الكفاءة والنتائج المتناقضة: من شأن الاتساق في التزامات الحد من انعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة، من خلال تدخلات منسّقة، أن يبني ثقة الجمهور ويعزز التماسك الاجتماعي. ويمكن لتنسيق السياسات أن يزيد من كفاءتها، ويحدّ من خطر الازدواجية، ويحسّن فرص مكافحة انعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة. وتبرز الحاجة إلى حلول متعددة تغطي مجموعة واسعة من القضايا والقطاعات، بما في ذلك الزراعة والتمويل والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والتجارة وتغيُّر المناخ والبيئة والبنى الأساسية والطاقة والمياه والتنمية الريفية والبحث والابتكار. وفي الكثير من الأحيان، قد تختلف، أو حتى تتناقض، أهداف الهيئات والوكالات الحكومية المختلفة. فعلى سبيل المثال، يمكن لمبادرة من وزارة الزراعة لدعم الأسمدة أن تحسّن غلّة المحاصيل، ولكنها قد تشجّع على الاستخدام المفرط للأسمدة، ما قد يؤدي إلى آثار غير مؤاتية على صحة الناس ونوعية مصادر المياه.

وينبغي أن تنشئ الحكومات فرق عمل أو وحدات تنسيق خاصة تدعم زيادة التنسيق بين مختلف الهيئات والوحدات الحكومية. ولا بد من تزويد فرق العمل هذه بإمكانات التنسيق بين أصحاب المصلحة المتنافسين، والتأكد من أنّ الأطراف المعنية كافة تستفيد بالقدر ذاته من زيادة التنسيق والتعاون[224].

شحّ المياه هو من أصعب العوائق التي تواجه قطاع الزراعة في المنطقة العربية.

دعمت الإسكوا ومنظمة الأغذية والزراعة إنشاء مجلس وزاري مشترك للمياه والزراعة تحت مظلة جامعة الدول العربية في عام 2019، ولجنة فنية مشتركة لتنسيق السياسات الإقليمية التي تؤثر على قطاعي المياه والزراعة. ووضعت اللجنة مبادئ توجيهية بشأن تحسين آليات تخصيص الموارد المائية للزراعة.

ودعمت الإسكوا التنسيق بين القطاعات من خلال نشر المعرفة، وتحسين القدرات، وتطوير الأدوات العلمية، ووضع سياسات متكاملة ومنسّقة للأمن الغذائي والمائي بما يعزز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

دال. تحسين الاستفادة من الغذاء

1. تحقيق الأثر الملموس

وضع استراتيجيات ومبادئ توجيهية وطنية للتغذية: قد تُستخدَم الاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية الوطنية للتغذية لنشر النُظُم الغذائية وأنماط الحياة الصحية بين السكان، والحد من النقص التغذوي بين أشدّ الفئات هشاشة. وقد تشمل البرامج، في إطار هذه الاستراتيجية، حملات للتثقيف الغذائي، وزيادة فرص الانخراط في الألعاب الرياضية والتربية البدنية، وتوفير الوجبات المدرسية الصحية للأطفال الذين يعيشون في ظروف الهشاشة، وتزويد النساء الحوامل بمكمّلات حمض الفوليك، وعامة السكان بالأغذية المدعّمة، وإجراء حملات للتخلّص من الديدان.

ولا بد من أن تسنّ الحكومات قوانين وتعتمد لوائحَ بشأن استراتيجيات التغذية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأغذية لأنها تؤثر على الخيارات الغذائية لدى عامة السكان. ولا بد أيضاً من أن تتيح الحكومات معلومات عن حجم الحصة ومحتوى السعرات الحرارية لكل وجبة والقيمة الغذائية للمنتجات ليسترشد بها المستهلكون أثناء اتخاذ القرارات الغذائية. ولا تتوفر العلامات الغذائية الإلزامية إلا في أقل من نصف بلدان المنطقة العربية[225].

2. نشر روح التضامن

زيادة الاستثمار العام في البنى الأساسية: الاستثمار العام في البنى الأساسية، بما في ذلك البنى الأساسية المتعلقة بالنقل والاتصالات وسلسلة التبريد والمياه والصرف الصحي، هو عاملٌ أساسي للحد من فقدان الأغذية أثناء النقل والتخزين، وزيادة الإنتاجية الزراعية وربحية أصحاب الحيازات الصغيرة. وللاستثمارات العامة في البنى الأساسية فوائد جمّة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وللعاملين في المزارع، لا سيما وأن هؤلاء غالباً ما يقيمون في المناطق الريفية النائية، ويعانون من أوجه متداخلة من عدم المساواة، يفاقمها موقعهم النائي.

ويدعم الاستثمار في البنى الأساسية للنقل والاتصالات الوصول إلى الأسواق، إذ يخفّض من كلفة نقل الأغذية، ومن الوقت اللازم لهذا النقل، لا سيما على المزارعين والعمال الزراعيين في المناطق الريفية. ويحول أيضاً الاستثمار في معدات سلسلة التبريد دون فقدان الأغذية أثناء النقل. ويساهم الاستثمار في البنى الأساسية في الحد من الأوجه الجغرافية لعدم المساواة، وله صلة وثيقة بزيادة الالتحاق بالمدارس ووصول سكان المناطق الريفية إلى الخدمات الطبية.

وإذا تحسّنت إمكانية وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى المياه، سيمكّنهم ذلك من استخدام ممارسات الري الذكية (خاصة إذا اقترنت بسياسات تدعم اعتماد التكنولوجيا)، فتتحسّن محاصيل هذه الحيازات الصغيرة، ومداخيل أصحابها. وستستفيد المجتمعات الريفية المحرومة من الخدمات من الاستثمارات في المياه والصرف الصحي، إذ تتيح زيادة الوصول إلى المياه النظيفة التعامل الآمن مع الأغذية وتحسين الاستفادة منها. أما زيادة الوصول إلى الصرف الصحي، فتحسّن النتائج الصحية.

3. اكتساب المصداقية

تحسين نُظُم الرقابة على الأغذية: تتزايد المخاطر على سلامة الأغذية في العالم بأسره، ما يُكسِب نُظُم الرقابة الفعالة أهمية غير مسبوقة من أجل حماية صحة المستهلكين، مع ضمان الممارسات العادلة في قطاع تجارة الأغذية. وعلى جهود تحسين هذه النُظُم أن تستهدف، وبالقدر نفسه، العناصر المهمة التالية للاستفادة من الأغذية: (أ) القوانين واللوائح المتعلقة بالأغذية؛ (ب) إدارة الرقابة على الأغذية؛ (ج) خدمات التفتيش؛ (د) خدمات المختبرات؛ (ه) رصد الأغذية؛ (و) البيانات والمعلومات الوبائية، وما يتصل بها من تعليم وتواصل وتدريب.

وتتطلب كفاءة العمل الحكومي تنفيذ برامج واستراتيجيات لتعزيز نُظُم مراقبة الأغذية، وسنّ صكوك مناسبة للقوانين والسياسات، وتكريس موارد كافية، وتوظيف مهنيين مؤهلين، والدفع إلى استخدام أطر مؤسسية متينة.

بدأت بلدان عدة في المنطقة العربية مؤخراً في تطبيق ضرائب على المشروبات الغازية (المرتبطة عموماً بمرض السكري من النوع الثاني)، وتشمل هذه البلدان الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر والمغرب والمملكة العربية السعودية. وتبين الدراسات الأولية أنّ برامج الضرائب هذه كانت ناجحة إلى حد كبير في التخفيف من شراء المشروبات الغازية.

توفير حوافز للاستهلاك الغذائي الصحي: تُشجَّع الخيارات الغذائية الصحية بجعل الأطعمة الصحية ميسورة التكلفة (أو زيادة كلفة الأطعمة غير الصحية، مثل فرض ضريبة على السكر).

وينبغي أن تسنّ الحكومات وتنفذ قوانين تحدّ من استهلاك السكر والملح والأغذية المصنّعة، أو قوانين تحدد تسويق هذه الأغذية (على سبيل المثال، الحد من إعلانات السكر للأطفال). وإذا ما وُضعت على الأغذية ملصقات بحجم مناسب وظاهر للعيان، تتضمن معلومات غذائية دقيقة، يسهم ذلك في الحد من استهلاك الأغذية غير الصحية، ما يؤكد ضرورة تنظيم هذا الاستهلاك بموجب القانون.

هاء. ضمان الاستقرار في مواجهة الصدمات الاقتصادية والسياسية والمناخية

تعاني المنطقة العربية من احتلال طويل الأمد وصراعات تعطّل سُبُل العيش وتساهم في ترسيخ انعدام الأمن الغذائي. ويشكّل نشر السلام وتوطيد الاستقرار السياسي وإنهاء الاحتلال عواملَ أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان المساواة والأمن الغذائي في المنطقة العربية.

1. تحقيق الأثر الملموس

الاستثمار في حلول مستوحاة من الطبيعة للأمن الغذائي: ثمة إقرار متزايد بأهمية الحلول المستوحاة من الطبيعة بوصفها طريقة فعالة وناجعة في بناء منعة المجتمع إزاء تغيُّر المناخ، وحماية التنوع البيولوجي، والحد من تدهور الأراضي، مع إيجاد فرص عمل فورية، ودعم الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر. ومن الأمثلة على الحلول المستوحاة من الطبيعة: حماية الغابات واستصلاحها، وحفظ الأراضي الرطبة واستعادتها، وإنشاء مساحات خضراء حضرية. فاستصلاح الغابات، على سبيل المثال، يساهم في حماية المزارعين من كلٍّ من الجفاف والفيضانات. ويساهم غرس المزيد من الأشجار في المناطق الزراعية في تقليل التبخّر وحماية رطوبة التربة خلال فترات الجفاف. وتساعد زيادة مساحة الغابات، خلال فترة هطول الأمطار الغزيرة، في الإبطاء من جريان المياه وفي امتصاص مياه الأمطار الزائدة. وقد تحدّ المسارات المستوحاة من الطبيعة من التصحّر، لا سيما في مجال إصلاح النُظُم الإيكولوجية وتعافيها، ما يتيح مزيداً من الأراضي الخصبة لزراعة المحاصيل، ويحسّن ظروف الأمن الغذائي، ويحدّ من أوجه عدم المساواة في الحصول على الغذاء.

الاستثمار في الزراعة الذكية مناخياً: تراعي الزراعة الذكية مناخياً التخفيف من الانبعاثات التي تسبّب تغيُّر المناخ (لا سيما وأن القطاع الزراعي من المصادر الرئيسية للتلويث بهذه الغازات) والتكيف مع الآثار المتزايدة لتغيُّر المناخ (التي يعاني منها القطاع الزراعي بشكل غير متناسب)، ما يساعد على زيادة الإنتاجية الزراعية والحد من الانكشاف إزاء مخاطر المناخ وصدماته، ويسهم في تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بخفض الانبعاثات.

يمكن أن تتيح الحلول المستوحاة من الطبيعة ثلثَ ما يلزم من جهود للتخفيف من آثار تغيُّر المناخ بحيث تبقى الزيادة المتوسطة لدرجات الحرارة أقل من درجتين مئويتين بحلول عام 2030.

المصدر: Griscom, B. and others, https://www.pnas.org/doi/full/10.1073/pnas.1710465114, 2017.

2. نشر روح التضامن

زيادة التمويل للوكالات الإنسانية: لا بد من إجراء توسيع وإعادة توزيع للتمويل المقدم للوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية المحلية لتلبية الأزمات الإنسانية المتزايدة التي تواجهها المنطقة. وينبغي توجيه تمويل العمل الإنساني إلى أشدّ السكان احتياجاً، من غير أن تحرّكه الاعتبارات السياسية، ولا أن يُخصَّص لبلد بعينه.

في المغرب، تعمل الحكومة مع البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية لتشجيع الشباب على استخدام الزراعة الذكية مناخياً. ويهدف «الجيل الأخضر»، وهو برنامج من أجل النتائج في المغرب، إلى توفير خدمات الإرشاد بشأن الممارسات الزراعية الذكية مناخياً لحوالي 12,000 مزارع شاب، في مسعىً لتدارك الإقصاء الذي يتعرّض له الشباب في المناطق الريفية، والإقرار بقدرتهم على تغيير القطاع الزراعي باستخدام التكنولوجيات والممارسات الجديدة.

المصدر: World Bank, https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P170419, 2020.

في اليمن، دفعت القيود على التمويل برنامج الأغذية العالمي إلى خفض توزيع حصصه الغذائية على الفئات السكانية التي تعيش في أوضاع هشّة. ونتيجة لذلك، لا توفِر حصص الإعاشة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي الآن سوى 65 في المائة من المجموعة الأساسية من الأغذية، أو 1,100 سعرة حرارية للشخص الواحد في اليوم.

وفي السودان، أجبر نقص التمويل برنامج الأغذية العالمي على تقليص نطاق تدخله، من 165 منطقة محلية إلى 45 منطقة في عام 2022. وقد أثّر ذلك على 783 مركزاً من مراكز التغذية التابعة للبرنامج، وهدّد بخطر سوء التغذية الحاد، وربما الوفاة، لحوالي نصف الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات الذين يدعمهم البرنامج حالياً، والبالغ عددهم 1.7 مليون شخص.

المصدر: WFP, https://www.wfp.org/publications/wfp-global-operational-response-plan-update-7-february-2023, 2023; WFP, WFP Global Operational Response Plan: Update #7 - February 2023, 2022; and WFP, https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000144174/download/, 2022.

وإذا ما واجه بلد ما أزمات اقتصادية وسياسية وبيئية متعددة (على النحو الذي نوقش في الفصل 3)، تنخفض قدرة حكومته على توفير الغذاء لأشدّ فئات السكان هشاشة. وفي مثل هذه الظروف، تكتسب المنظمات الإنسانية دوراً بالغ الأهمية.

وينبغي أن يؤدي القطاع الخاص أيضاً دوراً نشطاً في دعم المنظمات الإنسانية.

تعميم اعتبارات التكيف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره في السياسات المالية العامة: تؤدي أوجه عدم المساواة في تغيُّر المناخ إلى تفاقم التفاوتات في الدخل والثروة. والفئات الأشدّ هشاشة هي الأكثر تضرراً بآثار تغيُّر المناخ، مع أنّها الأقل مساهمةً في هذه الآثار. ولذلك، لا بد من تعميم اعتبارات التخفيف من آثار تغيُّر المناخ وسُبُل التكيف معه في السياسات المالية. وسيتطلب ذلك توفير حوافز تثبّط عن إصدار الانبعاثات. وتشكّل الضرائب والتحويلات آليات قوية للتشجيع على خفض الانبعاثات. ولكن لا بد من فرض ضرائب مرتفعة بالدرجة الكافية لتثبيط الملوِّثين عن الاستمرار في نمط عملهم الراهن، ولا بد في المقابل من وضع حوافز قوية تدفع القطاع الخاص نحو بدائل الطاقة النظيفة. أما الإيرادات الإضافية من الضرائب على انبعاثات الكربون (وغيره من الملوِّثات)، فينبغي الاستفادة منها على أفضل وجه ممكن، ويشمل ذلك: توسيع نطاق التغطية بأطر الحماية الاجتماعية، أو زيادة الاستثمارات في الطاقة الخضراء، أو تمويل الشركات الصديقة للبيئة لزيادة استدامتها[226]. وإذا ما كان لسياسات العمل المناخي والضرائب أن تحقق المنشود منها بكفاءة، عليها، أولاً وقبل كل شيء، أن تستهدف أكبر الملوثين.

وما تحققه مساعي التصدي لتغيُّر المناخ قد يساهم في الحد من أوجه عديدة لعدم المساواة، وليس فقط عدم المساواة في الحصول على الغذاء. على سبيل المثال، يزيد الاستثمار في الطاقة المتجددة، بدلاً من الوقود الأحفوري، من فرص الحصول على الكهرباء بأسعار معقولة، لا سيما بالنسبة للذين هم مستثنون حالياً، أو غير القادرين على تحمّل تكاليف الكهرباء. ويوجِد هذا الاستثمار مزيداً من فرص العمل في القطاع الخاص[227].

3. اكتساب المصداقية

تحسين إدارة الكوارث من أجل الاستجابة للصدمات غير المتوقعة: قد تؤدي الكوارث الطبيعية وتلك الناجمة عن

أنشطة البشر إلى تعميق هوة عدم المساواة، وقد تتسبّب في تآكل الأمن الغذائي، لا سيما بالنسبة إلى أشدّ الفئات هشاشة. ويزيد تغيُّر المناخ من خطر الكوارث الطبيعية، فيدفع ذلك إلى تفاقم عدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي. ولذلك، من الضروري إدارة مخاطر الكوارث للتخفيف من تداعيات الصدمات غير المتوقعة على سُبل العيش.

وتشمل الإدارة الفعالة لمخاطر الكوارث مراحل الوقاية والتأهب والاستجابة والتعافي.

والإدارة الفعالة لمخاطر الكوارث في غاية الأهمية لحماية الأسر التي تعيش في ظروف هشّة من التضرر بشكل دائم من الصدمات غير المتوقعة، وهي عامل حاسم أيضاً في الحيلولة دون اتّساع هوة عدم المساواة، وحماية الأمن الغذائي والأراضي الزراعية. وتتطلب الفعالية في إدارة مخاطر الكوارث أن تتولى قيادتها هيئةٌ مركزية تنسّق الجهود بين مؤسسات الحكومة بمختلف مستوياتها، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية.

زيادة الشفافية في المساعدات الإنسانية: لا بد من أن تتمكن الحكومات التي تتلقى أموالاً للعمل الإنساني من استخدام الموارد المتاحة لها بفعالية وكفاءة ومصداقية من أجل توفير المساعدات الغذائية أو النقدية الفورية للسكان المتضررين. ولضمان المصداقية، لا بد من الشفافية بشأن الأموال الواردة، وهوية مانحيها، وكيفية إنفاقها (بما في ذلك المستفيدون من أي مشتريات)، وهوية المستفيدين منها.

على الرغم من شدّة تعرّض موريتانيا للجفاف وغيره من المخاطر، فهي من البلدان القليلة في منطقة الساحل التي ليس لديها آلية مؤسسية لمعالجة الصدمات التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية. ولا تزال الاستجابات لحالات الطوارئ تُموَل وتُخطَط وتُنفَذ بشيء من الارتجال، ما يتسبّب في التأخير والقصور في تخصيص الموارد.

وتعمل حكومة موريتانيا مع الاتحاد الأوروبي على تطوير آلية فعالة تماماً للإنذار المبكر والتأهب وتخطيط الاستجابة من أجل الأمن الغذائي والتغذية. وقد وُضعَت خطة وطنية قوية وموثوقة تقودها الحكومة، تربط بين الإنذار المبكر والتأهب والتخطيط والاستجابة للصدمات التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية في موريتانيا. وأُنشئَت مواقع حراسة مجتمعية لرصد سُبُل العيش والأمن الغذائي والتغذية في الوقت الحقيقي.

المصدر: European Commission, https://rilhub.org/2020/09/30/disaster-preparedness-a-compendium-of-experiences/, 2020.